بكسر نون اخرى وهو مفتح الخاجع اخر بفتحها بمعني مغاير قوله
تكون علامة للرفع اي سواكانت ظاهرة كتضربون او مقدرة كما تقدم
من الامثلة السابقة وهي لتبلون الى وقد تقدم شرحه قوله في
الافعال الخمسة ويقال الامثلة الخمسة لانها مثال لغيرها من الافعال
الموازنة لها قوله بثبوت النون من اضافة الصفة للموصوف اي
النون الثابتة فالرفع بنفس النون لا بثبوتها قوله هذا هو
المشهور ومقابله ما ذكره الشارح قوله وقيل علامة رفعها قابله
الاخفش كما نقله في التسهيل قال ابو حيان في شرحه وهذا الذي
حكاه المص عن الاخفش حكاه لنا صاحبنا ابو جعفر احمد ابن عبد
النور المالقي صاحب كتاب رصف المباني في حروف المعاني عن زيد
السهيلي قال زعم ابو زيد السهيلي ان الاعراب مقدر في الاحرف
التي قبل هذه الحروف بالحركات كما هو مقدر في علامي وان شغل
تلك الحروف بالحركات المناسبة لهذه الحروف منعها من ظهور الحركات
في اخر المضاف شغل الاخر بالحركة التي تطلبها يا المتكلم قيل له فما بال
هذه النون تثبت في الرفع وتحذف في الجزم والنصب فقال ما
معناه هذه النون انما لحقت هذه الافعال لوقوعها موقع الاسما
فهي بمنزلة دخول الرفع في المضارع لقيامه مقام الاسم فكما انك
اذا قلت الزيدين يقومان ان زيدا يقوم فرفعته لحلوله محل قايم
فكذلك اذا قلت ان الزيدين يقومان لحقته هذه النون لحلوله محل
قايمان فاذا لم يحل محل الاسم لم تلحقه النون فاذا قلت لن يقوما
او لم يقوما لا تقدر لن قايمان ولم يقومان فلم تثبت لذلك فعلي
مذهبه تكون علامة الرفع في يقومان ضمة مقدرة في الميم واما في النصب
ففتحة مقدرة واما في الجزم فسكون الميم تقديرا انتهي مع حذف
قوله على لام الفعل وهو الحرف الذي قبل الواو والالف والتاء والياء
فتلك الحركة مقدرة للتعذر ومنع من ظهورها اشتغال المحل بحركة
المناسبة قوله بالعين وتا اليا النسبية فذكر قوله مزيدتين لمزيد التوضيح
فان جعلت اليا المصاحبة احتيج لذكر هذا القيد فانه قبل الذي جمع
بالف

بالف وتا لو المفرد وهو لا ينصب بالكسرة لانه ليس جمع مونث سالم فان جعلت
ما في قوله ما جمع الخ واقعة على جمع كان المعنى جمع جمع فيلزم عليه تحصيل
الحاصل والجواب ان ما واقعة على الجمع اي الجمع الذي جمع اي
تحققت جمعيته وحصلت بالالف والتا قوله وعلامة نصبه الكسرة وجوز
الكوفيون نصب هذا الجمع بالفتحة على الاصل حكى الكسائي سمعت
لغاتهم بفتح التا قوله مزيد فيه خرج بزيادة الالف نحو قضاة وغزاة
فان الالف فيهما منقلبة في الاول عن يا وفي الثاني عن الواو والاصل قضية
وغزوة وخرج بزيادة التا نحو ابيات واموات فان التا فيهما اصلية فليس
ذلك من جمع المونث قوله في الاسم الذي لا ينصرف اي لا يدخله تنوين
تمكين بنا على ان الصرف هو تنوين التمكين كما هو راي المحققين ولما
سقط التنوين تبعه في السقوط الجر بالكسرة لانه لا يوجد بدونه
لكونهما اخوين في الاختصاص بالاسم وعدم وجودهما في الفعل
وقيل الصرف هو التنوين المذكور مع الجر بالكسرة وقيل هو الجر
بالكسرة فقط فليس الجر تابعا في السقوط للتنوين قال ابو حيان
وهذا اختلاف لا طايل تحته قوله وهو ما اسم موصول بمعنى الذي
او نكرة موصوفة بمعنى شي فما بعده صلة او صفة وما واقعة على
اسم مفرد او جمع تكسير قوله في علتين فرعيتين فان قلت
لاي شي احتيج في منع الاسم من الصرف لمشابهة الفعل من
جهتين وبني الاسم اذا اشبه الحرف من جهة واحدة فهلا اكتفوا
في منعه الصرف بعلة واحدة والجواب ان المشابهة للفعل في امر
عرضي وهي ضعيفة غير ظاهرة ولا قوية بخلاف المشابهة للحرف
فانها قوية لكونها ذاتية فان قلت لما اعطي الاسم حكم الفعل
ولم لم يعط الفعل حكم الاسم مع ان المشابهة حاصلة بينهما والجواب
ان الاسم تطفل على الفعل بما هو خاص به وهو كونه فرعا من
وجهين وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما فان لم يبن الاسم لمشابهة
الفعل مع ان الفعل مبني فالجواب لضعف هذه المشابهة فان قلت
الاسم لم يشبه الفعل لعظايم ضعف في البنا فان قلت فلم لم يعط

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)